No. 52385*

Switzerland
and
Egypt

Framework Agreement between the Swiss Federal Council and the Government of the Arab Republic of Egypt concerning technical and financial cooperation and humanitarian aid. Cairo, 20 January 2013

Entry into force: *26 November 2013 by notification, in accordance with article 9*

Authentic texts: *Arabic, English and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Switzerland, 9 January 2015*

*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

Suisse
et
Égypte

Accord-cadre entre le Conseil fédéral suisse et le Gouvernement de la République arabe d'Egypte concernant la coopération technique et financière et l'aide humanitaire. Le Caire, 20 janvier 2013

Entrée en vigueur : *26 novembre 2013 par notification, conformément à l'article 9*

Textes authentiques : *arabe, anglais et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Suisse, 9 janvier 2015*

* *Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

٩-٢ يمكن إنهاء هذا الاتفاق في أي وقت بواسطة أي من طرفيه عن طريق إخطار كتابي بذلك قبل تاريخ الإنهاء بستة أشهر.

٩-٣ في حالة إنهاء الاتفاق، تظل أحكام هذا الاتفاق سارية على كافة المشروعات التي تم الاتفاق عليها قبل إنهاء الاتفاق.

٩-٤ أي تعديل أو إضافة في الاتفاق الحالي يجب أن يكون كتابةً بموافقة الطرفين. يتم صياغة التعديل أو الإضافة في بروتوكول منفصل يدخل حيز النفاذ طبقاً للإجراء المنصوص عليه في البند ٩-١.

٩-٥ أية نزاعات تنشأ من تطبيق الاتفاق الحالي يتم تسويتها من خلال المفاوضات الدبلوماسية.

٩-٦ إشهادا على ما تقدم وقع الطرفان من خلال ممثليهما المفوضين لهذا الغرض هذا الاتفاق.

تم في Cairo بتاريخ 20/01/2013 من أصلين بكل من اللغة الإنجليزية والعربية والفرنسية، ولكل منهما ذات الحجية. فى حالة الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى.

عن الاتحاد الفيدرالي السويسري

دومينيك فورجار

سفير سويسرا

عن حكومة جمهورية مصر العربية

أشرف السيد العربي

وزير التخطيط والتعاون الدولي

٨-١ السلطات المختصة لتنفيذ التعاون الفني والمالي والمساعدات الإنسانية في سويسرا هما وزارة الدولة للشئون الاقتصادية التابعة للوزارة الاتحادية للشئون الاقتصادية فى سويسرا SECO ، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون التابعة لوزارة الخارجية السويسرية الاتحادية SDC، وأى هيئات حكومية سويسرية أخرى وتمثلهم السفارة السويسرية فى القاهرة.

٨-٢ السلطة المختصة في مصر لتنسيق التعاون الفني والمالي هي وزارة التعاون الدولي.

٨-٣ يخضع كل مشروع، بناءً على هذا الاتفاق، إلى اتفاق خاص بين أطراف المشروع والذى يحدد وينص على كافة الحقوق والالتزامات التي يتحملها كل طرف في المشروع وكذلك الأهداف والنتائج التي يتعين على المشروع أن يحققها.

٨-٤ يبقي الطرفان كل منهما على علم تام بالمشروعات التي تم تنفيذها طبقاً لهذا الاتفاق. يتبادل الطرفان الآراء ويجتمعان دورياً بناءً على الاتفاق المشترك بينهما من أجل مناقشة وتقييم برامج التعاون الفني والمالي واتخاذ الإجراءات المناسبة لعمل التحسينات. يجوز للطرفين في هذه المناسبات اقتراح التغييرات في مجالات التعاون المذكورة أعلاه و/أو الإجراءات، مع الأخذ في الاعتبار نتائج التقييم.

٨-٥ يجوز تقييم أي مشروع في أي وقت بواسطة طرف ثالث يتم تكليفه من قبل الطرفين مجتمعين أو منفردين. يجب نشر نتيجة التقييم بين الأطراف وفقا للإجراءات الملائمة ويمكن تقييم المشروعات بعد الانتهاء الرسمي لها بمدة تصل إلى خمس سنوات.

المادة التاسعة
أحكام ختامية

٩-١ يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ في تاريخ استلام آخر إخطار يؤكد إتمام الطرفين لإجراءاتهما الداخلية اللازمة لدخوله حيز النفاذ.

٦-٧ تقوم مصر بتسهيل الإجراءات المتعلقة بالتحويلات الدولية للعملة الأجنبية ذات الصلة بالمشروعات والخبراء الأجانب.

٦-٨ دون الإخلال بالقانون الدولي، يحترم ممثلي السفارة السويسرية والخبراء والعاملين الأجانب وأسرهم الذين تم إرسالهم إلى مصر لتنفيذ مشروعات في نطاق هذا الاتفاق، القوانين واللوائح الداخلية لمصر، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للبلد.

٦-٩ الجهات المكلّفة بالتنفيذ مفوّضة بالتعاقد مباشرةً مع مواطنين مصريين كعاملين سواء فى مهمات طويلة أو قصيرة الأجل لتنفيذ أهداف المشروع.

المادة السابعة
فقرة مكافحة الفساد

يشترك الطرفان في الاهتمام بمكافحة الفساد، الذي يضر بالإدارة الرشيدة، والاستخدام السليم للموارد اللازمة للتنمية، بالإضافة إلى أنه يعرض للخطر المنافسة العادلة والعلنية التي تعتمد على السعر والجودة. ويعلن الطرفان، بناءً على ذلك، عزمهما على توحيد جهودهما لمحاربة الفساد ويعلنان بصفة خاصة أنه لم ولن يتم تقديم أي عرض، أو هدية، أو مدفوعات، أو أجر أو منفعة من أي نوع – يمكن اعتباره تصرفاً غير قانوني أو ممارسة من ممارسات الفساد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة – لأي شخص كان في سبيل منح أو تنفيذ الاتفاق الحالي. وأي تصرف من هذا النوع يشكل مبرراً كافياً لإنهاء الاتفاق الإطارى أو المشروعات المنفذه من خلاله و المشتريات أو المنحة الناتجه عنها، ما لم يتخذ اى طرف اجراء يرضى كل من سويسرا و مصر لعلاج الموقف خلال ٣٠ يوم.

المادة الثامنة
السلطات المختصة، التنسيق والإجراءات

الالتزامات

٦-١ تمنح مصر امتيازات للخبراء والعاملين الأجانب، في مشروعات فى إطار هذا الاتفاق فى حالة كونهم غير مصريين أو غير مقيمين بصفة دائمة في مصر، كتلك الممنوحة للخبراء والعاملين الأجانب من بعثات التعاون الأخرى، كما تسهل عودة أو إجلاء الخبراء والعاملين الأجانب وعائلاتهم إلى وطنهم وفقا للقوانين والقواعد الحاكمة.

٦-٢ من أجل تسهيل تنفيذ المشروعات في إطار هذا الاتفاق، تقوم مصر بإعفاء كافة المعدات والخدمات والسيارات والمواد المقدمة كمنحة من سويسرا والمعدات المستوردة بصفة مؤقتة لاحتياجات تنفيذ مشروع في نطاق هذا الاتفاق من الضرائب ، وضريبة القيمة المضافة VAT، والضريبة الجمركية والدمغات وأية رسوم إجبارية أخرى، وتسمح بإعادة تصديرها مرةً أخرى طبقاً لنفس الشروط.

٦-٣ تقدم مصر مجاناً كافة التصاريح اللازمة لاستيراد وإعادة تصدير المعدات المطلوبة لتنفيذ المشروعات.

٦-٤ يتم إعفاء الخبراء والعاملين الأجانب المكلفين بتنفيذ المشروعات في نطاق هذا الاتفاق وعائلاتهم من أية ضرائب على الدخل وضرائب علي المبيعات والممتلكات بشرط أن يكون هذا الدخل من أموال المنح المحددة بالبند ٤-٣ ، وكذلك أية ضرائب والضرائب جمركية والدمغات وغيرها من الرسوم الإجبارية المطبقة على أية متعلقات شخصية. ويتم السماح لهم باستيراد وإعادة تصدير متعلقاتهم الشخصية بحرية (سلع منزلية، سيارة، ومعدات تشمل معدات مهنية وشخصية) في نهاية مهمتهم. تقدم مصر مجاناً للخبراء والعاملين الأجانب وعائلاتهم وثائق الإقامة وتصاريح العمل التي قد تكون مطلوبة قانوناً.

٦-٥ تصدر مصر مجاناً وعلى وجه السرعة تأشيرات الدخول لفئة الأفراد المذكورين في البند ٦-٤.

٦-٦ تساعد مصر الخبراء والعاملين الأجانب على تنفيذ مهامهم، وتقدم لهم كافة المستندات والمعلومات اللازمة ذات الصلة و تقدم كل الدعم اللازم خاصة فيما يتعلق بكافة المسائل الاداريه لتسهيل تنفيذ المشروع على الوجه المطلوب.